

الإحتكار الإقتصادى المعاصر فى ميزان فقه الإقتصاد الإسلامى

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

الإحتكار الاقتصادي المعاصر في ميزان فقه الاقتصاد الإسلامي

الموضوعات

- معنى الإحتكار.
- الإحتكار في القرآن الكريم .
- الإحتكار في السنة النبوية الشريفة
- الإحتكار في الفقه الإسلامي .
- الأحكام والفتاوي الشرعية في تحريم الإحتكار.
- سلطة ولي الأمر في منع الإحتكار .
- منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الإحتكار
- خلاصة .

◆ - معنى الإحتكار

هو حبس الأشياء عن التداول بالبيع والشراء لإغلاء أسعارها علي الناس بهدف تحقيق أقصى ربحية ممكنة ، فإذا قل العرض وزاد الطلب إرتفعت الأسعار إرتفاعا كبيرا لشدة الحاجة إليها ولا سيما إذا كانت من الضروريات .

ويري الاقتصاديون أن الإحتكار يضر بالأسواق وبالناس ويقود الي سوء توزيع الدخل وزيادة الأعباء علي الفقراء ومن هم دون حد الكفاية ويجب علي ولي الأمر التدخل لحماية الأسواق من المحتكرين .

◆ - الإحتكار فى القرآن الكريم

لم يرد فى القرآن الكريم آيات تشير صراحة إلى الإحتكار ، ولكن ورد بعض الآيات التي تشير إلي المعاملات التي تسبب الظلم وأكل أموال الناس بالباطل والافساد في الأرض، وهذه الآثار مما يسببها الإحتكار .

على سبيل المثال ورد فى القرآن الكريم على لسان سيدنا شعيب قوله لقومه:

﴿ يَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (هود : ٨٥)

ويفهم من هذه الآية أن عدم الالتزام بالعدل والحق فى المعاملات يؤدى إلى بخرس حقوق الناس ويقود إلى الفساد فى الأرض ، وهذا ينطبق كذلك على الاحتكار من قبل المنتجين والتكتل من قبل المستهلكين

ما ورد فى آيات الربا معانى الظلم وأكل أموال الناس بالباطل ، يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٨٠) وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (٢٨١) ﴾ (البقرة: ٢٧٨-٢٨١) .

ويستنبط من هذه الآيات العديد من المعانى منها أن التعامل بالربا من الظلم ومن حيل أكل أموال الناس بالباطل ، وأنه نقيض الإيمان والتقوى وعدم الخشية من الله ، وهذا ينطبق كذلك على المحتكر ، فكلا من المرابي والمحتكر من الظالمين الذين يأكلون أموال الناس بالباطل .

كما أعطى القرآن نموذجا لقارون المحتكر الذى بغى على قومه بماله الذى اكتسبه من الإحتكار وأفسد فى الأرض فكان جزاؤه أن خسف الله به وبداره وبماله الأرض ، وهذا هو جزاء المحتكرين الطغاه .

يقول الله تبارك وتعالى ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ (٧٦) وَابْتَغَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧) قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي أَو لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً ﴾ (القصص: ٧٦-٨٣) .

كما حرم الله سبحانه وتعالى حبس الأموال عن أداء وظيفتها في الحياة بصفة عامة وفي مجال المعاملات الاقتصادية بصفة خاصة، لأن في ذلك إضراراً بالناس، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله عز وجل : "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [التوبة: ٣٤] .

فقد ورد في تفسير هذه الآية أن كنز المال يعتبر من الجرائم الاقتصادية لأنه يسبب كساداً في المعاملات والتخلف ضد التنمية و الرخاء وهذا ينطبق علي المرابي الذي يحبس السلع والناس في حاجة إليها ،فكلا من المحتكر وكانز المال من المفسدين في الأرض ، ولقد وعدهم الله بالعذاب الأليم .

كما ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تحرم أكل أموال الناس بالباطل وهذا ينطبق علي المحتكرين ، منها قول الله تبارك و تعالي :

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا " (النساء: ٢٩) .

ويستنبط من الآيات السابقة الأحكام القرآنية الآتية :

- تحريم الإحتكار لأنه من الظلم

- تحريم الإحتكار لأنه من الطغيان و البغى .

- تحريم الإحتكار لأنه من صور الفساد في الأرض .

- تحريم الإحتكار لأنه من صور أكل أموال الناس بالباطل .

◆- الإحتكار فى السنة النبوية الشريفة

لقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العديد من الأحاديث النبوية الشريفة عن الإحتكار وتهديد المحتكر بالويل والعذاب الأليم منها قوله صلى الله عليه وسلم : .

((الجالب مرزوق والمحتكر ملعون))

(رواه ابن ماجه)

- ((من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ))

(رواه أحمد) .

- ((من احتكر فهو خاطئ))

(رواه مسلم وأبو داود والترمذى)

- ((لا يحتكر إلا خاطئ))

(رواه أحمد ومسلم) .

- ((من دخل فى شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعض من النار يوم القيامة))
(أخرجه الطبرانى) .

- ((من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس))

(رواه ابن ماجه)

- ((من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه ، وإيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله))

(رواه أحمد والحاكم)

ويستنبط من الأحاديث النبوية السابقة الأحكام الآتية :

* حرمة الإحتكار لأنه يسبب ضرراً بالناس ومن هذا الضرر إغلاء الاسعار عليهم .

* حرمة الإحتكار في كل الأشياء سواء كان هذا الشيء طعاماً أو شراباً أو ذهباً أو فضة أو نحو ذلك .

* نعت الرسول صلي الله عليه وسلم المحتكر بأنه خاطئ وملعون وبرئت ذمة الله ورسوله منه .

* عقاب المحتكر في الدنيا بمرض الجذام والإفلاس ، وعقابه في الآخرة العذاب الاليم في النار

◆- الإحتكار فى الفقه الإسلامى

الحكم العام فى الإحتكار بأنه محرم فى الإسلام لأنه من الظلم وشكل من أشكال أكل أموال الناس بالباطل و يؤدى الى الخراب و التخلف و يسبب ضررا بالناس و بالأسواق ويمس بمقاصد الشريعة ومنها حفظ النفس وحفظ المال .

ولقد ورد عن الفقهاء العديد من الآراء المفصلة للإحتكار ، منها ما يلى :

• يقول الشوكانى :

"إن الإحتكار محرم من غير فرق بين قوت الأدمى وقوت الدواب وبين غيره وهذا ما رآه جمهور الفقهاء "

• يقول أبو يوسف :

" كل ما أضر بالعامه حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو فضة أو ثوباً "

• يقول الباجى :

" الإحتكار هو الإدخار للبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق ، وأما الإدخار بالقوت فليس محله باب الإحتكار "

• يقول الشربيني :

" الاحتكار هو امساک ما اشتراه التاجر وقت الغلاء لبيعه بأكثر مما اشتراه مع اشتداد الحاجة ، لخلاف ما اشتراه وقت الرخص لا يحرم مطلقا "

• يقول سحنون :

" سمعت مالكا يقول : الحكرة فى كل شئ فى السوق من الطعام والزيت والقماش وجميع الأشياء وكل ما أضر بالسوق ... فإن كان ذلك لا يضر بالسوق فلا بأس "

يستنبط من أقوال وآراء الفقهاء الأحكام الآتية :

* أن الاحتكار بصفة عامة محرم.

* كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار.

* كل شئ يحتكر ويضر بالناس وبالأسواق فهو احتكار محرم عند جمهور الفقهاء .

◆ الأحكام والفتاوى الشرعية في تحريم الإحتكار

يستنبط مما ورد في القرآن الكريم وفي السنة النبوية ومن أقوال الفقهاء مجموعة من الأحكام والفتاوى الشرعية في تحريم الإحتكار منها ما يلي :

(١) - تحريم الإحتكار تحريماً قطعياً

لأنه من أنواع الظلم المحرم .

(٢) - علة التحريم هي الإضرار بالناس و بالأسواق فمما لا شك فيه أن الإحتكار يسبب ضرراً بالناس و بالأسواق ويقود إلى أكل أموال الناس بالباطل وهذا كله منهي عنه شرعاً .

(٣) - الإحتكار يكون في كل شئ نافع يحتاج الناس إليه ، و يرى بعض الفقهاء أن الإحتكار يكون فقط في غذاء الأدمى وفي غذاء الدواب ، ويرى جمهور الفقهاء أنه في كل شئ نافع ويحتاج الناس إليه وإنما كان التخصيص على الغذاء للتأكيد ، ولكن يؤخذ بعموم المعنى المتمثل في كل شئ كما ورد في الأحاديث النبوية .

(٤) - ما يدخره الإنسان من الضروريات والحاجيات لا يدخل في نطاق الإحتكار : يقول الفقهاء أن ما يدخره الإنسان في بيته من طعام أو شراب أو نحو ذلك من الضروريات والحاجيات جائز لا بأس به ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره ، لأن العلة من تحريم الإحتكار وهي إغلاء الأسعار علي الناس ليست قائمة في حالة ما يدخره الإنسان في بيته .

(٥) - شراء السلع وقت رخص الأسعار ليس بإحتكار: يرى جمهور الفقهاء أن شراء السلع وهي متاحة للجميع وتربص ارتفاع الاسعار وبيعها ليس فيها احتكار ليس الغاية في هذه الحالة هو

التربص وليس حبس السلعة ، و يحصر بعض الفقهاء الاحتكار في وقت قلة المعروض وحاجة الناس إلى السلع و حبسها.

(٦) -المحتكر ملعون و ظالم و خاطئ و آثم : فقد ورد في الأحاديث النبوية الشريفة أوصاف للمحكر أنه ظالم و خاطئ و ملعون و خارج من رحمة الله عز و جل و هذه الصفات تنطبق علي الطغاه الظالمين ، كما أن المحتكر قاسى القلب أنانى لا يرى إلا مصلحته فهو منبوذ من الناس ولذلك يجب نبذه كما يجب علي الحكومة منعه عن الإحتكار وإجباره علي بيع السلعة بسعر المثل و عقوبته علي الذي سوف يرد تفصيلا في البند التالي .

◆ سلطنة ولى الأمر فى منع الإحتكار

يرى جمهور الفقهاء ومنهم الأحناف والمالكية والشافعية بأن لولى الأمر أن يأمر المحتكر بالبيع بقيمة المثل وإزالة الظلم عن الناس عن ضروراتهم لمثل هذه الأشياء .

كما أن من مسئولة ولى الأمر فى الدولة الإسلامية التدخل فى الأسواق لمنع الإحتكار بوسائل مختلفة منها التسعير العدل .

كما له الحق فى توقيع العقوبات التعزيرية على المحتكرين الذين لم ينصاعوا لتهدياته وانذاراته .

ويرى بعض الفقهاء أن على ولى الأمر أن ينصح المحتكر وينذره بالعقاب إذا عاد إلى ذلك مرة أخرى ، وإذا عاد المحتكر مرة أخرى إلى الإحتكار عليه أن يعاقبه لمخالفة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بالعقوبة التى يراها حسب ظروف الحال فى ضوء أحوال السوق وظروف المحتكر ونوع المخالفة ومن هذه العقوبات الحبس أو الغرامة المالية .

ولقد ورد أن الخلفاء الراشدين تعاملوا بالحزم مع مسألة "الإحتكار" ، وعملوا على ضبط الأسواق من خلال تخصيص بعض الناس لمراقبة الأسواق، ومتابعة عمليات البيع والشراء، وكان الهدف من ذلك قطع الطريق على الراغبين فى الإحتكار، وتوفير الطعام والشراب للرعية بأسعار ملائمة .

وتعامل الخلفاء بقوة من هذه الجريمة، فقد ورد فى الموطأ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوله: (لا حكرة فى سوقنا، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده فى الشتاء والصيف، فذلك ضيف عمر؛ فليبيع كيف شاء الله، وليمسك كيف شاء الله) [الموطأ، (١٣٤٨)].

ونخلص مما سبق إلى أن من مسؤولية ولي الأمر الإسلام حماية الأسواق من ظلم المحتكرين بالتدخل في الأسواق لضبطها، فلقد إنتشر الإحتكار بكافة صوره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحدث الفساد في الأرض ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ (الروم : ٤١) .

◆ منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الإحتكار

لقد إنتشر الإحتكار بكافة صورته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحدث الفساد في الأرض ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك فى قوله تبارك وتعالى: ﴿ ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون ﴾ (الروم : ٤١)

ولقد تنبأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بذلك وحذرنا من الخصال التى تؤدى إلى الفساد ، فقد روى البزار وابن ماجه والبيهقى عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: { يا معشر المهاجرين خصال خمس ، إذا ابتليتم بهن ، ونزلن بكم ، وأعوذ بالله أن تدركوهن : لم تظهر الفاحشة فى قوم حتى يعلنوا بها ، إلاّ فشا فيهم الأوجاع التى لم تكن فى أسلافهم ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم ، إلاّ منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا

ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله ، إلاّ سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ، إلاّ جعل بأسهم بينهم " } (رواه ابن ماجه و البيهقي)

ويقول الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامى أن الإحتكار الاقتصادى يضيع الحقوق و يعطل المصالح بسبب مخالفة ما أمر به الله ورسوله وأجمع عليه الفقهاء ، أن من صور الاعتداء على حقوق الأفراد والمجتمعات و أكل أموال الناس بالباطل ، ويترتب عليه الظلم ومحق البركات والحياة الضنك ، وهذا هو ما أشار الله إليه فى كتابه الكريم: ﴿ فإما يأتينكم منى هدى ، فمن تبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾ (طه : ١٢٣ ١٢٤) .

إن المحتكر هو أساس الفساد الاقتصادى ، فإذا فسد التاجر فسد المال ، ويزداد الفساد ضراوة إذا إجتمع فساد التاجر وفساد السلطان معا وكونا حلفا ولذلك يجب إصلاح السلطان أولا ثم إصلاح التاجر وعلى هذه الحقيقة يقوم المنهج الإسلامى لعلاج مشكلة الإحتكار الاقتصادى.

يتمثل منهج الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة الإحتكار فى الأمور الآتية :

أولاً : التربية الإيمانية و الأخلاقية لرجال الأعمال علي التقوى والإيمان والمراقبة والمحاسبة الذاتية والقناعة والرضا وغير ذلك من القيم: ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ (الأعراف : ٩٦)

ثانياً : تفقه رجال الأعمال في المعاملات التي يقومون بها ومعرفة الحلال و الإلتزام به ومعرفة الحرام بتجنبه ، أي الإلتزام بشريعة الله عز وجل وهدى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) فهما أساس البركة والنماء، ويعرفون أن الإحتكار حرام و يقود الي المحق والخسارة ، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾ (طه : ١٢٤)

وقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : {تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتي} (البخارى) .

ثالثاً : الرقابة الفعالة من الحكومة علي الأسواق و تطبيق الحدود و العقوبات الواردة فى شرع الله ضد المحتكرين جميعا ولا مجال للمجاملة أو المحسوبية ، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : " الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر " ، ويقول العلماء : (إصلاح الناس بالإيمان وإصلاح الدولة بالشريعة)

رابعاً : حسن اختيار العاملين في الأجهزة الحكومية المختلفة على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية والفقہ والحكمة والبصيرة لأن ذلك من موجبات الوقاية من الفساد قبل وقوعه ، ولقد طبق ذلك فى صدر الدولة الإسلامية ولاسيما فى العاملين على المال وعلی الأسواق كما هو فى نظام الحسبة .

خامساً : قدوة ولي الأمر فى تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ،
فإذا صلح الراعى صلحت الرعية ، ومن سيرة رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) والخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان نستطيع أن
نستنبط النماذج المشرفة لدور ولي الأمر فى منع الفساد الاقتصادى ،
وفى هذا المقام نذكر من قال لعمر بن الخطاب : (لو رتعت لرتعت
الرعية)

◆ خلاص القول

يعتبر الإحتكار جريمة من أكبر الجرائم الإقتصادية لأنه صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل و المحتكر ملعون من الله ورسوله ويجب علي ولي الأمر منعه من الإحتكار الأسواق طاهرة و خالية من الغش والغرر والجهالة والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل ، والتدخل بالتسعير العدل الذي لا وكس فيه و لا شطط.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات